حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يناير – مارس 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية

خالد فايز الكركي*
باحث دكتوراه/ جامعة مؤتة/ كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية
khaledalkaraki91@gmail.com

رضوان محمود المجالي**
أستاذ/ جامعة مؤتة/ كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2024/12/15
تاريخ قبول البحث: 2024/12/16
تاريخ النشر: 2025/03/30

المستخلص:

هدفت هذه الدّراسة الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين درجة مؤسسية الأحزاب السياسية وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، حيث استخدمت الدّراسة منهجًا علميًّا يجمع بين الأسلوب الكمّي والأسلوب النظري؛ لجمع البيانات بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدّراسة، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من(53) عضوًا، يمثلون ما نسبته (85.48 %) من مجتمع الدّراسة، وتم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية، وتم تطويرها بالاستناد إلى الدّراسات السّابقة ذات الصلة، وتم معالجة بيانات الدّراسة إحصائيًّا باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V. 24)؛ حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية، والمستوى الكلي لقدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، وكذلك تمتّع الأحزاب السياسية الأردنية بمستوى متوسط من المؤسسية. وفي الختام، تتمتّع الأحزاب الأردنية بمستوى متوسط من القدرة على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، وقد أوصت الدّراسة بما يلي: على الأمانة العامة للأحزاب الأردنية أن تعمل على رفع مستوى مؤسسية أحزابها من خلال الوصول إلى المواطن في جميع بقاع الأردن، وتمثيل مطالبه، والتكيّف مع المستجدات على الساحة الأردنية، كما يجب على الأحزاب السياسية أن تشارك الحكومة الأردنية في حلّ أزمات التنمية السياسية من خلال وضع خطط وحلول بديلة للعقبات التي تواجه الأردن. وأخيرًا، يجب على الحكومة الأردنية مشاركة الأحزاب السياسية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني؛ لما لها من قدرة على أضفاء الشرعية على القرارات الحكومية و تمثيل المواطنين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسية، الأحزاب السياسية، أزمات، التنمية .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مُقدّمة:

تعدّ الأحزاب السياسية من أهم أدوات المشاركة السياسية في الدول، والتي تسعى إلى دعم التحول الديمقراطي وبناء دولة حديثة، كما تشكّل الأحزاب حلقة وصل بين الفرد والدولة، حيث إن وجود الأحزاب وتعدّدها، يعمل على توسيع نطاق العمل السياسي في الدولة والمشاركة فيه، كما أن وجودها يدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة، وقد ظهرت أهميّة الأحزاب السياسية بشكل واضح في الأردن في المئوية الثانية من عمر الدولة، من خلال صدور الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في العاشر من حزيران للعام (2024م)، والتي كانت من مهامها الأساسية وضع مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية.

حيث اتفقت اللجنة على خمسة أسباب موجبة لصياغة مشروع قانون جديد للأحزاب في الأردن، وهي: أولًا: تمكين الأحزاب من الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية حزبية، أو المشاركة فيها، وفقًا للمادة (35) من الدستور؛ ثانيًا: توسيع تمثيل الأحزاب للمجتمع الأردني عبر تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل أحزاب سياسية برامجية، والمشاركة فيها بحرية وفاعلية؛ ثالثًا: تعزيز الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة؛ رابعًا: تسهيل مهمة الأحزاب في تأهيل القيادات السياسية الكفؤة، وخاصة الشابّة منها، القادرة على التعامل مع التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتولي المناصب الحكومية، والالتزام بآليات العمل النيابي الناجح؛ خامسًا: تمكين الأحزاب من المشاركة في الانتخابات بأنواعها شتى، عبر تجويد برامجها واستقطاب الناخبين والمؤيّدين لها، ومساعدتها على الانخراط بقضايا الشأن العام، والمساهمة بوضع حلول لها؛ للوصول إلى مجلس نواب عمادُه الكتل البرلمانية الحزبية الفاعلة.

أهداف الدّراسة وأهميّتها:

تبرز أهمية الدّراسة في إطار نطاقين: علمي وعملي، حيث تفيد هذه الدّراسة في رفد المكتبات الوطنية والعربية ومراكز البحث العلمي والمختصين في بيان العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. كما تنبع أهمية الدّراسة العملية من خلال النتائج العلمية والمنطقية التي تقدّمها لصانع القرار السياسي والأحزاب السياسية؛ من أجل معالجة الثغرات التي تقف أمام الأحزاب للتأثير بحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن.

مُشكلة الدّراسة وأسئلتها:

تبرز إشكالية الدّراسة في بحث موضوع العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وبالتالي يظهر التساؤل الرئيس للدّراسة: ما العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟ والذي تتفرّع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما درجة المؤسسية للأحزاب السياسية في الأردن؟
2. ما قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن؟
3. هل هناك علاقة بين درجة المؤسسية للأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن؟

حدود الدّراسة:

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدّراسة على حدود النظام السياسي الأردني وجميع عناصره ومؤثراته الداخلية، حيث شملت الدّراسة توزيع استبانة على الجامعات الأردنية الحكومية التي تحوي أقسام علوم سياسية، أو أحد فروعه، وهي الجامعات التالية: آل البيت، والأردنية، والحسين بن طلال، والهاشمية، واليرموك، ومؤتة.
2. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدّراسة على أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية.
3. **الحدود الزمانية:** الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2025/2024).

المنهج والإجراءات المنهجيّة:

انطلاقًا من أن معيار علمية الدّراسة يكمن في الطريقة المستخدمة في بحث الظاهرة (خربوش، 2022)، فقد استخدم الباحثان منهجًا علميًّا يجمع بين الأسلوب الكمي والأسلوب النظري لجمع البيانات، من خلال استخدام أداة الاستبانة، وبناء على ذلك، فقد كانت الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية كما يلي:

أولًا: مجتمع الدّراسة وعيّنتها:

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الحكومية المباشرين للعمل في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2025/2024)، وعددهم (62) عضوًا، وقد اتبعت هذه الدّراسة أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات، حيث عرّفه (عليان، 2001) بأنه طريقة جمع البيانات والمعلومات من جميع عناصر أو مفردات مجتمع الدّراسة وعنها، بأساليب مختلفة.

ثانيا: أداة الدّراسة:

صمّم الباحثان استبانة خاصة لتحقيق أهداف الدّراسة، وقد تكوّنت من ثلاثة محاور؛ المحور الأول تضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين، كما تضمن المحور الثاني(21) فقرة موزّعة على (4) مجالات، بحيث تقيس درجة المؤسسية للأحزاب السياسية في الأردن، في حين تكوّن المحور الثالث من(14) فقرة موزّعة على(5) مجالات، تقيس قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن. ولقياس مستوى استجابة أفراد عيّنة الدّراسة على الفقرات وللمتغيّرات المستقلة والتابعة؛ تم استخدام أسلوب القياس الإدراكي لأفراد عيّنة الدّراسة المستند إلى تدريج

ليكرت (Likert) الخماسي، والمتمثل في تدريج الإجابة ضمن (5) خيارات أساسية: أوافق بشدّة، أوافق، أوافق بدرجة متوسطة، لا أوافق، لا أوافق بشدّة، وقد تم تمثيل هذه الإجابات بقيم رقمية، كما يلي:

الجدول رقم (2):
التمثيل الرقمي لتدريج (ليكرت) الخُماسيّ

الإجابة	أوافق بشدّة	أوافق	أوافق بدرجة متوسطة	لا أوافق	لا أوافق بشدّة
التدريج	5	4	3	2	1

المصدر: Sekaran, and Bougie, (2016)

ولغاية تحليل النتائج والتعرُّف على مستوى الاستجابة لفقرات الاستبانة ومتغيّرات الدّراسة؛ تم اعتماد المقياس الآتي:

الجدول رقم (3):
مقياس الحُكْم على مُستوى الاستجابة لفقرات ومتغيّرات أداة الدّراسة

المستوى	منخفض	متوسط	مرتفع
المدى	1 – أقلّ من 2.33	2.33 – أقلّ من 3.67	3.68 – 5.00
النسبة	20.0 – أقلّ من 46.60	46.60 – أقلّ من 73.40	73.60 – 100.0 %

حيث تم تحديد مستوى الأهميَّة النسبية بناءً على قيمة المُتوسّط الحسابيّ، والنسبة المئوية لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة، وبتطبيق الصيغة الرياضية الآتية:

المدى =	الحدّ الأعلى للتدريج – الحدّ الأدنى للتدريج	=	5 – 1	= 1.33
	عدد المستويات		3	

المصدر: Alin, (2010)

ثالثًا: صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق الأداة؛ تم عرضها على عدد من المُحكّمين المختصين؛ للتأكد من صدقها الظاهري، وتم الأخذ بجميع ملاحظاتهم، ثم بعد ذلك تم توزيع الاستبانة على عيّنة تجريبية من مجتمع الدراسة؛ للتأكد من مدى وضوحها، وتم تعديل الملاحظات الواردة وفقًا لهذه الدّراسة التجريبية، وقد تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، حيث بلغ معامل الثبات لمتغيّر مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية (0.946)، وبلغ معامل الثبات لمتغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية(0.937)، وتعدّ هذه القيم لمعامل الثبات مناسبة لغايات هذه الدّراسة.

رابعًا: تطبيق أداة الدّراسة والمعالجة الإحصائية:

تم توزيع الاستبانة بشكل إلكتروني باستخدام نماذج جوجل (Google Forms)، من خلال إرسالها الى مجتمع الدراسة عبر البريد الإلكتروني، وتطبيق الواتساب (whatsapp) على هواتفهم الشخصية، كما تم توزيعها بشكل ورقي

على أعضاء هيئة التدريس في جامعاتهم من خلال زياراتهم في مكاتبهم، وقد كان العدد الكلي للاستبانات المعبئة (56) استبانة، وقد كان الصالح منها للتحليل (53) فقط، حيث تم إدخالها إلى ذاكرة الحاسوب باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) The Statistical Package for the Social Sciences، وللإجابة عن أسئلة الدّراسة؛ تم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية للنسب المئوية، كما تم استخدام اختبار تحليل الانحدار.

المفاهيم الإجرائية:

الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية هي تنظيم سياسي قانوني يشتمل على رسالة، ورؤيا، وبرنامج سياسي واقتصادي واجتماعي يسعى إلى الوصول الى السلطة، أو المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي. **أزمات التنمية السياسية:** هي قدرة الدولة على إحداث مجموعة من المتغيّرات؛ بهدف نقل المجتمعات من النظام التقليدي إلى النظام الحديث، من خلال إحداث تحوّل في قدرة الإنسان على التكيّف مع المطالب والتغيّرات التي تسهم في حلّ أزمات التنمية السياسية، والتي تتمثل في أزمة المشاركة والتغلغل، وأزمة الهوية والشرعية.

الإطار النظري:

اعتمدت الدّراسة في البحث والتحليل على اقتراب التنشئة السياسية، واقتراب المؤسسية والتنمية السياسية، وذلك لتحقيق هدف الدّراسة في فهم العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.

وعند الحديث عن مستوى مؤسسية الأحزاب السياسية، لا بدّ من مراجعة كتابات (صموئيل هنتنغتون)؛ حيث تحدث في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيّرة" عن إضفاء الطابع المؤسسي السياسي، حيث إن إضفاء الطابع المؤسسي هو عملية تكتسب بها التنظيمات والإجراءات قيمة واستقرارًا، ويحدّد مستوى الطابع المؤسسي في أي نظام سياسي بتماسك تنظيماته، وإجراءاته، واستقلالها، وتعقيدها، وقدرتها على التكيّف. (هنتنجتون، 2017: 76)

أولًا: اقتراب التنشئة السياسية:

تعدّ التنشئة السياسية أداة من أدوات المجتمع والنظام السياسي، ومن أهم مهمات التنشئة السياسية هي قيامها بدعم الوحدة الوطنية، وترسيخ روح الاندماج الوطني، فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في الدولة ذات التباين العرقي والإيديولوجي والطائفي يسهم بصورة كبيرة في ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية، وقد ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع التنشئة السياسية بصفته أحد أبعاد دراسة النظام السياسي في الدول(147: 2015 Koskimaa,).

مقولات اقتراب التنشئة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائف النظام السياسي؛ حيث يقوم النظام السياسي بدوره من خلال تجنيد موارده وخبراته لتحقيق تنشئة سياسية تضمن له الولاء وتمنحه الشرعية. (Habashi, 2017 :28).

اقتراب المؤسّسيّة:

وهو يشمل مفهوم المؤسّسات الرّسميّة ومؤسّسات المجتمع المدني والكيانات التي تستند إلى أشكال من الروابط والأنظمة والقوانين.(لطفي، 2016 :14).

ومن وجهة نظر روّاد اقتراب المؤسّسية فإنه من الضّروري فهم كيفيّة عمل النّظام المؤسّسي الذي يدخل في علاقات مُعقّدة للغاية بين المجتمع والمؤسّسات؛ ويتم تحديد العلاقة بين المجتمع والمؤسّسات من خلال مجموعة من القيود المؤسّسية التي تحدّد طريقة عمل النّظام الاجتماعي (هاني، 2015 :13).

مرتكزات اقتراب المؤسّسيّة:

يرى أبرز روّاد اقتراب المؤسَّسية (صموئيل هنتنغتون) أن مفهوم المؤسَسية مرتبط بمفهوم الاستقرار والاستمرارية والاستقلال المؤسسي، وتبرز إسهامات (هنتنغتون) من خلال تحديد مستويات التطوّر المؤسّسي الذي يستند إلى أربعة معايير، هي(Burki, 1998 : 33).

1. التكيّف: ويعني قدرة المؤسّسة على التكيّف مع الظّروف المحيطة وفقًا لطول عمر المؤسسة، ونمط تغيّر القيادة فيها، بما يسمح بإدخال عناصر ودماء جديدة، وتغيير الوظائف لتتكيّف مع البيئة.
2. التماسّك المؤسّسي: يرتبط بإمكانيات المؤسّسة على حلّ الخلافات، بغض النظر عن طبيعة الخلافات وأسلوب إدارتها، وولاء الأعضاء للمؤسسة.
3. التّعقيد: ويبرز التعقيد بسبب تعدُد المؤسّسات والبنى الفرعية، والأهداف، والأدوار، والوظائف.
4. الاستقلاليّة: حتى تكون المؤسّسة قادرة على اتّخاذ القرار، لا بدّ أن تكون مستقلة؛ أي عدم خضوع المؤسسة لتأثيرات أي جماعة خارجية تؤثّر على أدائها لعملها.

استخدام الاقتراب:

تتمحور عملية توظيف اقتراب المؤسّسيّة حول مدى فعالية استخدام النظرية المؤسسية الجديدة في تفسير الظواهر الاجتماعية. باعتبار أن التعديلات الدستورية نتيجة التحديث السياسي في الأردن تتم من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية، والتي تسهم في تعزيز الإصلاح الديمقراطي في إطار التحديث السياسي، والتي شملت الأحزاب السياسية، وطبيعة المشاركة السياسية، وتفعيل المنظومة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة السياسية.

التنمية السياسية:

بعد الستينيات تحوّلت الدّراسات للتأكيد على التنمية السياسية، وعلى الجانب السياسي على وجه الخصوص، وهنا لم يعد البحث منصبًّا على الوسط الاجتماعي أو الاقتصادي للنظام السياسي فحسب، وإنما أصبح التركيز على النظام السياسي، وبيان تطوره وتحولاته المختلفة (حمزة، 2016: 46).

وعليه، فإن عمليات التنمية السياسية وفقًا لما تقدّم به، تنطوي بشكل أساس على عدة أزمات وفقًا لما عرضها "لوسيان باي" في كتابه الشهير "جوانب التنمية السياسية" عام1966، وأن ما هو جوهري في العملية التنموية ليس معرفة كيف تحققت الجوانب الرئيسة للتنمية، وإنما يجب معرفة كيف يمكن للمجتمعات أن تعالج تلك الأزمات على التعاقب منذ ظهورها حتى مآلها؛ لكي يصل المجتمع الى إقامة نظام سياسي يحظى بالاستقرار المستمر، وهذه الأزمات هي (الجاسور، 2008: 38):

1. أزمة الهوية: تحدث أزمة الهوية عندما يحدث هناك صعوبة في انصهار جميع شرائح المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة.
2. أزمة الشرعية: وهذه الأزمة ترتبط مباشرة بأزمة الهوية المارّ ذكرها، إذ تبرز أزمة الشرعية من خلال افتقار النظام السياسي إلى شرعية، ورضا الجماهير عنه (حمدوش، 2009: 47).
3. أزمة التغلغل: تبرز أزمة التغلغل عندما تعجز الأنظمة السياسية عن تمثيل وتجسيد الإرادة الجماعية (مراد، 2009 :26).
4. أزمة المساهمة(المشاركة): تبرز هذه الأزمة في حال عدم قدرة الإفراد والجماعات من المشاركة في الحياة السياسية (عائشة ، 2008 :54).
5. أزمة الاندماج– والتكامل: إن مشكلة الاندماج تنصبّ على القدرة التي ينتظم فيها النظام السياسي بأكمله، من خلال تنظيم جميع الروابط الداخلية، وجعلها متفاعلة في ما بينها (سهام ، 2010 :48).
6. أزمة التوزيع: ترجع أزمة التوزيع إلى مهمة النظام السياسي في كيفية توزيع الموارد والمنافع المادية والخدمات والقيم، بين أبناء المجتمع الواحد (السعدون، 2005 :27).

الدّراسات السّابقة:

أولًا: الدّراسات التي تتعلق بالأحزاب السياسية:

دراسة السواعير، ليث عاطف (2023) "دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999–2021"، وقد هدفت إلى معرفة دور الأحزاب السياسية الأردنية في الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة (1999–2021)، ومعرفة أثر تعددية الأحزاب السياسية على دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد توصّلت هذه الدّراسة إلى: للأحزاب السياسية دور بالغ الأهمية في عملية الإصلاح السياسي من خلال وظائفها الممثلة بالتنشئة والتجنيد والتثقيف السياسي التي تجهز الأفراد للمشاركة السياسية، والقدرة على التأثير في اتخاذ قرار الإصلاح؛ فشل الأحزاب في التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم على أساس عشائري، الموروث السياسي للفترة التاريخية بين عام (1957–1989) والتعبئة السياسية المناهضة للأحزاب على أساس أنها مناهضة للنظام السياسي الأردني.

القرعان، سلطان (2024). "مقياس مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية الأردنية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي"، وقد هدفت الى اقتراح بنية عاملية لمقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن، والتأكد من حسن جودتها ومطابقتها للبيانات المحصلة من عيّنة الدّراسة، وقد استخدمت الدّراسة المنهج العلمي من خلال الاقتراب المؤسسي الجديد، والأسلوب الكمي الإحصائي، وقد توصّلت الدّراسة إلى تصميم المقياس المطلوب بناء على نظرية (صاموئيل هنتنجتون) حول المؤسسية السياسية، والمكوّن من (4) مؤشرات فرعية، وهي: التكيّف، والتعقيد، والاستقلالية، والتماسّك.

ثانيًا: الدّراسات التي تتعلّق بالتنمية السياسية:

زين العابدين، دايلي (2022). "التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، وقد هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما هي معيقات التنمية السياسية، وقد أستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد توصّلت الدّراسة الى أن التنمية السياسية كمدخل مقارباتي في المفاهيم والمعارف قد وجه للدول المختلفة وابرزها الدول حديثة الاستقلال نسبيا.

دراسة التميمي بلال زكي(2015). "أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن: 1999–2014". حيث هدفت الدّراسة إلى بيان أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة من (1999–2014)، وبيّنت الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الأردن، بهدف الوصول إلى تنمية سياسية من خلال التجربة الحزبية وممارسة الديمقراطية في الأردن، وقد استخدمت الدّراسة منهج تحليل النظم، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحديث عن

تنمية سياسية بما تشمله من إصلاح وتغير وتطوير وتحديث في الحياة السياسية والإجتماعية في الأردن، في ظل ضعف واضح للأحزاب السياسية الأردنية، وضعف برامجها وخطابها السياسي.

ثالثًا: الدّراسات التي تتعلّق بالأحزاب السياسية والتنمية السياسية:

دراسة يوسف، أزروال. (2017). "دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية".

هدفت الدّراسة إلى توضيح دور الحزب باعتباره أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها، وقد أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاقتراب النسقي، والاقتراب البنائي الوظيفي، والاقتراب المؤسسي (القانوني)، وقد توصلت الدراسة الى أن الاحزاب السياسية تؤدي دور مهم في تنشئة المواطن من الناحية السياسية وتعمل على ترسيخ قنوات الحوار من أجل المصلحة العليا للدولة.

ثانيًا :الدّراسات الأجنبية:

Study by Anne Baylouny (2005) Jordan's New "Political Development" Strategy، Middle East Research and Information Project:

دراسة بعنوان "إستراتيجية "التنمية السياسية" الجديدة في الأردن، وتناولت الدّراسة أهمية دور وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية الأردنية الجديدة في إنشاء أحزاب قوية تتوافق مع توجهات ورؤية الملك عبد الله الثاني؛ بهدف زيادة المشاركة السياسية للنساء والشباب، وتعزيز الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، بما في ذلك الإصلاح القضائي، وتعزيز الصحافة المسؤولة التي تخدم أهداف الدولة الأردنية وشعبها وتمثل رؤية التغيير. فالوزارة تمثل في الواقع محاولة النظام الأردني لبناء قاعدة دعم طويلة الأمد، مع تجنب التحرر السياسي الجوهري.

Study by Mohammed Hussainy (2012) The State's Contribution in Financing ,Political Parties in Jordan.

دراسة بعنوان "مساهمة الدولة في التمويل (الأحزاب السياسية في الأردن)"، هدفت هذه الدّراسة الى الوقوف على الخلفية التاريخية للأحزاب السياسية في الأردن، والتي بدأت مع تأسيس إمارة شرق الأردن عام (1921)، وقد توصلت الدراسة الى أنة بعد إقرار دستور عام (1952) الذي نصّ في مادته (16) على حق الأردنيين في تأسيس أحزاب وجمعيات سياسية سلمية؛ تمتّعت المملكة بمستوى عالٍ من النشاط الحزبي السياسي، خاصة من الأحزاب "الإيديولوجية". ومع ذلك، تم حظر الأحزاب السياسية في عام (1958) ولم يُسمح بها مرة أخرى حتى عام (1989) في أعقاب الاحتجاجات في إبريل من ذلك العام، والتي أصبحت تعرف باسم "هبة نيسان"، أو "ثورة الشعب". وكان لفترة الحظر الطويلة آثار سلبية على الأحزاب السياسية، سواء في ما يتعلق بهياكلها التنظيمية، أو في توقف الزخم الذي بدأ قبل ثلاثين عامًا. ونتيجة لذلك، أعقب ذلك حالة عامة من اللامبالاة تجاه الأحزاب السياسية. ويقول سامر خير أحمد: "كان الأمر واضحًا منذ انتقالات (1989)، والتي تضمّنت عودة الحياة السياسية الديمقراطية، وإلغاء الأحكام العرفية التي فرضت على البلاد منذ

(1967)؛ أن القوى السياسية التي كانت تمثل معارضة قوية وفعالة، أصبحت شبه معدومة أي تأثير، بعد التراجع الكبير لوجودها".

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

تتميّز هذه الدّراسة عند الدّراسات السّابقة بأنها كانت أكثر شمولية وتحليلًا لمجموعة من المتغيّرات، وهي أزمات التنمية السياسية، ومؤسسية الأحزاب السياسية، حيث تناولت الدّراسة الحالية العلاقة بين درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية، وحلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، والتي قد تبرز دور الأحزاب في القدرة على حلّ أزمات التنمية السياسية، أما الدّراسات السّابقة، فقد كانت جزيئة، ولم تكن شاملة وتتحدث عن متغيّر واحد فقط، وتفقد عناصر التحليل والتفسير لعناصر الدّراسة.

نتائج الدّراسة:

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما درجة المؤسسية للأحزاب السياسية في الأردن؟

للإجابة عن التساؤل الأول للدّراسة؛ تم حساب المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجالات متغيّر درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية والمستوى في الجدول (1).

جدول (1):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لمؤشرات درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية

المؤشرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب حسب النسبة المئوية	المستوى
التكيّف	2.989	59.78	4	متوسط
التعقيد	3.101	62.02	1	متوسط
الاستقلالية	3.050	61.00	2	متوسط
التماسك	3.019	60.38	3	متوسط
المستوى الكلي لمؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية	**3.040**	**60.80**	-	**متوسط**

يتّضح من الجدول (1) أن المستوى الكلي لدرجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية جاء متوسطًا، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجاباتهم (3.040)، وبنسبة مئوية (60.80 %)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا لدرجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية بمؤشراتها: "التكيف، والتعقيد، والاستقلالية، والتماسك"، ويتّضح من النتائج أن مؤشر "التعقيد" قد جاء في الترتيب الأول من حيث النسبة المئوية بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (3.101)، وبنسبة مئوية (62.02%)، وفي الترتيب الرابع والأخير جاء مؤشر "التكيّف" بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (2.989)، وبنسبة مئوية (59.78%).

وفي ما يلي عرض للنتائج المتعلقة بتصوّرات أفراد عيّنة الدّراسة نحو فقرات مؤشرات متغيّر درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية.

أولًا: التكيّف:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التكيّف كأحد مؤشرات درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول (2) يوضّح هذه النتائج.

جدول (2):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التكيّف كأحد مؤشرات درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
1	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها من خلال الخبرات العملية المتراكمة.	2.827	56.54	6	متوسط
2	تعدّ الأحزاب السياسية الأردنية ذات عمر زمني كبير بالنسبة إلى عمر الأردن.	2.923	58.46	5	متوسط
3	تعاقب أكثر من جيل على قيادة الأحزاب الأردنية.	3.192	63.85	2	متوسط
4	تتم عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب بسلمية، وحسب التشريعات القانونية.	2.981	59.62	4	متوسط
5	غالبية قادة الأحزاب الأردنية من فئة الشباب (صغار السنّ).	2.692	53.85	7	متوسط
6	تحدّث الأحزاب السياسية الأردنية من الوظائف والأدوار المطلوبة منها؛ لكي تتكيّف مع المستجدات في الواقع الأردني.	3.019	60.38	3	متوسط
7	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على تغيير وظائفها إذا تحوّلت من المعارضة إلى سدة الحكم (الحكومة).	3.289	65.77	1	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال التكيّف**	**2.989**	**59.78**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول(2) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التكيف كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي(2.989)، ونسبة مئوية(59.78%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.289)، بنسبة مئوية (65.77%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (7) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على تغيير وظائفها إذا تحوّلت من المعارضة الى سدة الحكم (الحكومة)" بمستوى متوسط، والحدّ الأدنى للفقرة رقم(5) بمستوى متوسط، والمتوسط الحسابي لها(2.692)، بنسبة مئوية(53.85%)، والتي تنصّ على: "غالبية قادة الأحزاب الأردنية من فئة الشباب (صغار السنّ)".

ثانيًا: التعقيد:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التعقيد كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول(3) يوضّح هذه النتائج.

جدول(3):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التعقيد كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
8	تنتشر مقرّات الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والبوادي والألوية.	3.192	63.85	2	متوسط
9	تحتوي الأحزاب السياسية الأردنية على عدة لجان داخلها.	3.500	70.00	1	متوسط
10	الأحزاب السياسية الأردنية تمارس وظائف تنموية وتوعوية، وتعمل على تجميع المصالح، وصنع السياسات، والتجنيد السياسي.	2.808	56.15	4	متوسط
11	تعمل اللجان داخل الأحزاب الأردنية وفقًا لتعدّد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات الأردنية.	2.904	58.08	3	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال التعقيد**	**3.101**	**62.02**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول(3) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التعقيد كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.101)، ونسبة مئوية(60.02%)، كما يتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.500)، بنسبة مئوية (70.00%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (9) التي تنصّ على: "تحتوي الأحزاب السياسية الأردنية على عدة لجان داخلها"، وبمستوى متوسط، والمتوسط الحسابي(2.808)، بنسبة مئوية(56.15%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (10) التي تنصّ على: "الأحزاب السياسية الأردنية تمارس وظائف تنموية وتوعوية، وتعمل على تجميع المصالح، وصنع السياسات، والتجنيد السياسي"، وبمستوى متوسط.

ثالثًا: الاستقلالية:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو الاستقلالية كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول(4) يوضّح هذه النتائج.

جدول(4):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو الاستقلالية كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
12	تعتمد الأحزاب السياسية الأردنية على موارد مالية ذاتية.	3.115	62.31	2	متوسط
13	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على إدارة نفقاتها، ودفع مصروفاتها ذاتيًّا، مثل: المؤتمرات، والمطبوعات، وأجور المقرّات، وأي مصروفات أخرى.	3.308	66.15	1	متوسط
14	تقوم الأحزاب السياسية الأردنية بالتجنيد داخل الحزب وفقًا للكفاءة، ودون التدخل من أي قوى اجتماعية، أو عشائرية، أو اقتصادية.	2.827	56.54	5	متوسط
15	تعبّر الأحزاب السياسية الأردنية عن مصالح جميع فئات المجتمع الأردني، ولا يقتصر على فئة معيّنة.	3.039	60.77	3	متوسط
16	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على العمل داخليًّا بشكل مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية.	2.962	59.23	4	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال الاستقلالية**	**3.050**	**61.00**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول(4) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو الاستقلالية كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.050)، ونسبة مئوية(61.00%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.308)، بنسبة مئوية (66.15%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (13) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على إدارة نفقاتها، ودفع مصروفاتها ذاتيًّا، مثل: المؤتمرات، والمطبوعات، وأجور المقرّات، وأي مصروفات أخرى"، وبمستوى متوسط، وكان الحدّ الأدنى للمتوسط الحسابي (2.827)، بنسبة مئوية (56.54%) للفقرة رقم(14) التي تنصّ على: "تقوم الأحزاب السياسية الأردنية بالتجنيد داخل الحزب وفقًا للكفاءة، ودون التدخل من أي قوى اجتماعية، أو عشائرية، أو اقتصادية"، وبمستوى متوسط.

ثالثًا: التماسك:

للتعرف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التماسك كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول(5) يوضّح هذه النتائج.

جدول(5):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التماسّك كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
17	يتمتّع أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية بالانتماء إلى بعضهم بعضًا أكثر من أي انتماءات لروابط اجتماعية أو دينية أخرى.	2.789	55.77	5	متوسط
18	تقوم الأحزاب السياسية الأردنية بعمليات تثقيف مركّزة للشخص الذي ينتسب إليها.	3.039	60.77	3	متوسط
19	يتمتّع أعضاء الحزب السياسي الأردني بالإجماع على طرق حلّ الخلافات داخل الأحزاب السياسية التي ينتسبون إليها.	2.942	58.85	4	متوسط
20	تكون عملية حلّ الخلافات داخل الحزب السياسي الأردني خاضعة للنظام الداخلي للحزب، وقانون الأحزاب الأردني.	3.231	64.62	1	متوسط
21	تتمتّع الأحزاب السياسية الأردنية بالتنسيق والتنظيم والانضباط.	3.096	61.92	2	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال التماسّك**	**3.019**	**60.38**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول (5) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو التماسّك كأحد مؤشرات مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.019)، ونسبة مئوية(60.38%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.231)، بنسبة مئوية (64.62%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (20) التي تنصّ على: "تكون عملية حلّ الخلافات داخل الحزب السياسي الأردني خاضعة الى النظام الداخلي للحزب، وقانون الأحزاب الأردني"، وبمستوى متوسط؛ والمتوسط الحسابي(2.789)، بنسبة مئوية(55.77%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (17) التي تنصّ على: "يتمتّع أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية بالانتماء إلى بعضهم بعضًا أكثر من أي انتماءات لروابط اجتماعية أو دينية أخرى"، وبمستوى متوسط.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: ما قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

للإجابة عن التساؤل الثاني للدّراسة؛ تم حساب المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجالات متغيّر نمط الثقافة السياسية والمستوى في الجدول(6).

جدول(6):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لمجالات قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حل أزمات التنمية السياسية

المجالات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة الهوية.	3.000	60.00	4	**متوسط**
قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة الشرعية.	3.096	61.92	2	**متوسط**
قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة التغلغل.	3.051	61.03	3	**متوسط**
قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة المشاركة السياسية.	3.135	62.69	1	**متوسط**
قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حل أزمة التوزيع.	2.952	59.04	5	**متوسط**
المستوى الكلي لقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حل أزمات التنمية السياسية	**3.051**	**61.02**	-	**متوسط**

يتّضح من الجدول(6) أن المستوى الكلي لقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية جاء متوسطًا، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجاباتهم (3.051)، وبنسبة مئوية (61.02%)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا لقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية بمجالاتها: "قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حل أزمة الهوية، وقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة الشرعية، وقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة التغلغل، وقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة المشاركة السياسية، وقدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة التوزيع"، ويتّضح من النتائج أن مجال "قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة المشاركة السياسية" قد جاء في الترتيب الأول من حيث النسبة المئوية بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي(3.135)، وبنسبة مئوية(62.69%)، وفي الترتيب الخامس والأخير مجال "قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمة التوزيع" بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي(2.952)، وبنسبة مئوية (59.04%).

وفي ما يلي عرض للنتائج المتعلقة بتصوّرات أفراد عيّنة الدّراسة نحو فقرات مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية.

أولًا: حلّ أزمة الهوية:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حل أزمة الهوية" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول (7) يوضّح هذه النتائج.

جدول (7):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة الهوية"

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
1	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل الولاء إلى الطائفة الدينية أقل من الولاء إلى الوطن ومؤسساته، بشكل عام.	3.058	61.15	1	متوسط
2	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل الولاء إلى العشيرة أو المحافظة أقل من الولاء إلى الوطن ومؤسساته، بشكل عام.	2.981	59.62	2	متوسط
3	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل التصويت بناء على البرنامج الانتخابي، وليس بناء على العشيرة، أو المحافظة، أو الدين.	2.962	59.23	3	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال حلّ أزمة الهوية**	**3.000**	**60.00**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول (7) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة الهوية" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.000)، ونسبة مئوية(60.00%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.058)، بنسبة مئوية(61.15%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (1) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل الولاء إلى الطائفة الدينية أقل من الولاء إلى الوطن ومؤسساته، بشكل عام"، وبمستوى متوسط، والمتوسط الحسابي (2.962)، بنسبة مئوية(59.23%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (3) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل التصويت بناء على البرنامج الانتخابي، وليس بناء على العشيرة، أو المحافظة، أو الدين"، وبمستوى متوسط.

ثانيًا: حلّ أزمة الشرعية:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حلّ أزمة الشرعية كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول(8) يوضّح هذه النتائج.

جدول (8):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حلّ أزمة الشرعية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
4	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مؤسسات الدولة القائمة حاليًا تمثّل المواطنين وهمومهم.	3.077	61.54	2	متوسط
5	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مؤسسات الدولة تقوم بالعمل نحو التنمية السياسية بشكل جيد.	3.154	63.08	1	متوسط
6	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مؤسسات الدولة تقوم بالعمل نحو التنمية الاقتصادية بشكل جيد.	3.058	61.15	3	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال حلّ أزمة الشرعية**	**3.096**	**61.92**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول (8) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة الشرعية" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.096)، ونسبة مئوية (61.92%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.154)، بنسبة مئوية(63.08 %) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (5) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مؤسسات الدولة تقوم بالعمل نحو التنمية السياسية بشكل جيد"؛ وبمستوى متوسط، والمتوسط الحسابي (3.058)، بنسبة مئوية(61.15%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (6) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مؤسسات الدولة تقوم بالعمل نحو التنمية الاقتصادية بشكل جيد"، وبمستوى متوسط.

ثالثًا: حلّ أزمة التغلغل:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حل أزمة التغلغل كأحد مجالات قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول (9) يوضّح هذه النتائج.

جدول(9):
المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حل أزمة التغلغل

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
7	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تلامس هموم المواطن في كل نواحي الأردن.	3.019	60.38	3	متوسط
8	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية توجد في كل بقاع الأردن على مقربة من المواطنين، سواء المحافظات أو القرى أو الأرياف.	3.115	62.31	1	متوسط
9	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تعمل على حلّ مشاكل المواطن في أي بقعة من الأردن، سواء المحافظة، أو القرية، أو الريف.	3.020	60.40	2	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال حل أزمة التغلغل**	**3.051**	**61.03**	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول (9) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة التغلغل" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.051)، ونسبة مئوية (61.03%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي (3.115)، بنسبة مئوية(62.31%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (8) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية توجد في كل بقاع الأردن على مقربة من المواطنين،

سواء المحافظات، أو القرى، أو الأرياف"، وبمستوى متوسط، والمتوسط الحسابي (3.019)، بنسبة مئوية(60.38%) كحد أدنى على الفقرة رقم (7) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تلامس هموم المواطن في كل نواحي الأردن"، وبمستوى متوسط.

ثالثًا: حلّ أزمة المشاركة السياسية:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حل أزمة المشاركة السياسية كأحد مجالات قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول (10) يوضّح هذه النتائج.

جدول (10):
المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حلّ أزمة المشاركة السياسية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
10	تدرك الأحزاب السياسية الأردنية مفهوم أزمات التنمية السياسية.	3.135	62.69	2	متوسط
11	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مشاركتي في الانتخابات العامة تؤثر على مجرى التنمية في الأردن.	3.019	60.38	3	متوسط
12	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعلي أشارك في الانتخابات العامة، كناخب أو مرشح.	3.250	65.00	1	متوسط
-	**المستوى الكلي لمجال حلّ أزمة المشاركة السياسية**	**3.135**	**62.69**	-	**متوسط**

يتّضح من الجدول (10) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة المشاركة السياسية" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(3.135)، ونسبة مئوية(62.69%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي(3.250)، بنسبة مئوية (65.00%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (12) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعلي أشارك في الانتخابات العامة، كناخب أو مرشح"، وبمستوى متوسط؛ والمتوسط الحسابي(3.019)، بنسبة مئوية (60.38%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (11) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل مشاركتي في الانتخابات العامة تؤثر على مجرى التنمية في الأردن"، وبمستوى متوسط.

خامسًا: حلّ أزمة التوزيع:

للتعرّف على توجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حلّ أزمة التوزيع كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية، وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية، والجدول(11) يوضّح هذه النتائج.

جدول (11):

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية والمستوى لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو حلّ أزمة التوزيع

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)	الترتيب	المستوى
13	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تقوم بالتوزيع العادل للموازنة العامة على جميع أنحاء الوطن.	2.942	58.85	2	متوسط
14	للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تقوم بالخدمات المطلوبة لجميع أنحاء الوطن دون تمييز.	2.962	59.23	1	متوسط
–	**المستوى الكلي لمجال حلّ أزمة التوزيع**	2.952	59.04	–	**متوسط**

يتّضح من الجدول (11) أن المستوى العام لتوجهات أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو "حلّ أزمة التوزيع" كأحد مجالات متغيّر قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على حلّ أزمات التنمية السياسية جاء متوسطًا، بوسط حسابي(2.952)، ونسبة مئوية (59.04%)، ويتّضح من الجدول أن متوسط الاستجابة للفقرات قد تراوحت بين المتوسط الحسابي (2.962)، بنسبة مئوية (59.23%) كحدّ أعلى على الفقرة رقم (14) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تقوم بالخدمات المطلوبة لجميع أنحاء الوطن دون تمييز"، وبمستوى متوسط؛ والمتوسط الحسابي (2.942)، بنسبة مئوية (58.85%) كحدّ أدنى على الفقرة رقم (13) التي تنصّ على: "للأحزاب السياسية الأردنية القدرة على جعل المؤسسات الحكومية تقوم بالتوزيع العادل للموازنة العامة على جميع أنحاء الوطن"، وبمستوى متوسط.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث: هل هناك علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين "درجة مؤسسية الأحزاب السياسية"، و"حلّ أزمات التنمية السياسية" في الأردن؟

للإجابة عن التساؤل الثالث للدّراسة؛ تم حساب العلاقة الارتباطية بين المتغيّرات باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) الذي يوضّح نتائج ذلك في الجدول(12).

الجدول (12):

نتائج اختبار ارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة بين درجة مؤسسية الأحزاب السياسية"، و"حلّ أزمات التنمية السياسية" في الأردن

القدرة على حلّ أزمات التنمية السياسية	درجة مؤسسية الأحزاب السياسية				
	التكيّف	التعقيد	الاستقلالية	التماسك	الدرجة الكلية
	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
أزمة الهوية	0.45**	0.58**	0.65**	0.72**	**0.70****
أزمة الشرعية	0.31**	0.44**	0.45**	0.48**	**0.49****
أزمة التغلغل	0.43**	0.55**	0.47**	0.62**	**0.60****
أزمة المشاركة السياسية	0.32**	0.38**	0.46**	0.54**	**0.49****
أزمة التوزيع	0.51**	0.57**	0.63**	0.70**	**0.70****
الدرجة الكلية	**0.49****	**0.60****	**0.63****	**0.73****	**0.71****

**** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)**

يتّضح من النتائج في الجدول (12) ما يلي:

1) وجود علاقة طردية موجبة بين الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية، والمستوى الكلي لمتغيّر قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، حيث بلغ معامل الارتباط (0.71)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، وكذلك وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية، ولمجالات متغيّر قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية: "أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع".

2) وجود علاقة طردية موجبة بين مجالات "التكيّف، والتعقيد، والاستقلالية، والتماسك"، والمستوى الكلي لقدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن؛ حيث بلغت معاملات الارتباط (0.49) و(0.60) و(0.63) و(0.73)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$). وكذلك وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين مجالات درجة مؤسسية الأحزاب السياسية: "التكيّف، والتعقيد، والاستقلالية، والتماسك"، ومجالات قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية: "أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع".

ولتحديد مقدار ما تفسّره درجة المؤسسية في الأحزاب السياسية الأردنية على مستوى قدرتها على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن؛ تم استخدام تحليل الانحدار الخطي الموضّح في الجدول (13).

جدول (13):

نموذج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) لتحديد ما تفسّره درجة المؤسسية للأحزاب السياسية على مستوى قدرتها على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى دلالة (f)
الانحدار	7.358	1	7.358	**51.55***	**0.00**
الفروق	7.136	50	0.143	-	-
المجموع	14.49	51	-	-	-
معامل الارتباط	0.713				
معامل التفسير (R^2)	**0.508**				

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05).**

يوضّح الجدول (13) نموذج تحليل الانحدار لتحديد ما تفسره درجة المؤسسية للأحزاب السياسية على قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن، ويظهر من النتائج أن درجة المؤسسية للأحزاب السياسية بمجالاتها مجتمعة قد فسّرت (50.80%) من التباين في قدرة الأحزاب على حلّ أزمات التنمية السياسية في الأردن.

التوصيات:

1. يجب على الأمانة العامة للأحزاب الأردنية أن تعمل على رفع مستوى مؤسسية أحزابها، من خلال الوصول إلى المواطن في جميع بقاع الأردن، وتمثيل مطالبه، والتكيّف مع المستجدات على الساحة الأردنية.
2. يجب على الأحزاب السياسية أن تشارك الحكومة الأردنية في حلّ أزمات التنمية السياسية، من خلال وضع خطط وحلول بديلة للعقبات التي تواجه الأردن.
3. يجب على الحكومة الأردنية مشاركة الأحزاب السياسية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني؛ لما لها من قدرة على أضفاء الشرعية على القرارات الحكومية، وتمثيل المواطنين.

Abstract

The relationship between institutionalism degree in political parties and solving the crises of political development in Jordan from the perspective of the faculty members in the departments of political sciences in the Jordanian universities

By Khaled Fayez Alkaraki

And Radwan Mahmoud Al-Majali

This study aimed to identify the nature of the relationship between institutionalism degree in political parties and solving the crises of political development in Jordan from the perspective of the faculty members in the departments of political sciences in the Jordanian universities. The study used a scientific approach that combines both quantitative and theoretical methods in order to collect data by employing the comprehensive survey approach. The study sample consisted of (53) faculty members, representing (85.48%) of the total study population. To collect the field data, a questionnaire was developed based on the relevant previous studies. The collected data were analyzed statistically by using (SPSS V.24). The results showed that there is a positive relationship between the total degree of political parties' institutionalism and the total level for the parties' ability to solve the crises of political development in Jordan. The results revealed that the Jordanian political parties enjoy a medium level of institutionalism, and thus these parties have a medium level concerning their ability to solve the crises of political development in Jordan.

In the light of the results, the study recommended the necessity of urging the secretariat of the Jordanian parties to raise the level of institutionalism among parties by reaching citizens in all the parts of Jordan, representing their demands, and adapting with the developments in the Jordanian State. Also, political parties should involve with the Jordanian government in solving the crises of political development by setting alternative solutions and plans for the challenges that face Jordan. Furthermore, the Jordanian government should involve the political parties in the social economic and political affairs of the Jordanian citizen due to their ability to give legitimacy to the governmental decisions and represent citizens.

Key words: institutionalism, political parties, development crises.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

التميمي بلال زكي (2015). **أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن : 1999-2014**"، رسالة ماجستير ، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت ، الأردن.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (2008). **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

حمدوش، رياض (2009). **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، معهد الميثاق، صنعاء، اليمن.

حمزة ،محمد باسم (2016). **التنمية السياسية في العراق بعد عام :2003 الدوافع والمعوقات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. العراق.

خربوش، محمد صفي الدين. (2022). المنهج العلمي ودراسة الظواهر السياسية. **المركز العلمي للدّراسات السياسية**. عمّان، الأردن، ص18.

زين العابدين، دايلي (2022). **التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، المجلد 13 ، الجزائر.

السعدون، حميد حمد (2005). **التنمية السياسية والتحديث**، مركز الدّراسات الدولية، بغداد، العراق.

سهام، عبير (2010). **جدلية الديمقراطية وتداول السلطة في العراق**، بيت الحكمة، بغداد، العدد (16). العراق.

السواعير، ليث. (2023). **دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021.** مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي. مجلد 43. عدد 1. ص15-36

صموئيل هنتنجتون. (2017). **النظام السياسي في مجتمعات متغيّرة**. (حسام نايل، المترجمون) بيروت، لبنان: دار التنوير للطباعة و النشر.

عائشة، عباس (2008). **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، كلية العلوم السياسية والعالم، جامعة الجزائر، الجزائر.

عليان، ربحي. (2001). **البحث العلمي أسسه، منهجه وأساليبه، إجراءاته**. بيت الأفكار الدولية. عمّان. الأردن، ص160.

القرعان، سلطان (2024). **مقياس مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية الأردنية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، مجلة جامعة الحسين بن طلال، تحت النشر، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.

لطفي، وفاء (2016). **محاضرات في نظرية النظم السياسية**. مصر: جامعة ستة أكتوبر، مصر.

مراد، علي عباس (2009). **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان

هاني، سليمان إسماعيل على (2015). **العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ1990 دراسة حالتي ليبيريا وكوت ديفوار**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، مصر.

يوسف، ازروال (2017). **دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية**، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 3 ، ص 124-151 ،جامعة أحمد دراية – أدرار ، الجزائر .

المراجع الأجنبية:

Alin, A. (2010). Multicollinearity. Wiley Interdisciplinary Reviews: **Computational Statistics**, 2(3), 370-374.

Anne Baylouny (2005) **Jordan's New "Political Development" Strategy, Middle East Research and Information Project: Critical Coverage of the Middle East**, USA.

Burki, Shaheed Javed and Guillermo E.perry,(1998). **beyond the Washington consensus: Institutions Matter**", New York, world Bank, USA.

Habashi, J. (2017). **Political socialization of youth: A Palestinian case study. Springer, Palgrave Macmillan**, University of Oklahoma, Norman, USA.

Koskimaa, V., & Rapeli, L. (2015). Political socialization and political interest: The role of school reassessed. **Journal of Political Science Education**, 11(2), 141-156.

Mohammed Hussainy (2012) **The State's Contribution in Financing, Political Parties in Jordan**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman Office،Jordan

Sekaran, U. and Bougie, R. (2016). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**. 7th Edition, John Wiley and Sons, New York.